اشتباك بين شهداء الاقصى والأمن.. و«حماس» تطالب بوقف التدخلات بلجنة الانتخابات

وزارة الداخلية الفلسطينية تحذر من اشعال نار الفتنة وتفجير الوضع الداخلي

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

حذرت وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني من اشعال نار الفتنة، وذلك بتفجير الوضع الداخلي ودفعه نحو الحرب الاهلية.

وجاء تحذير وزارة الداخلية الليلة قبل الماضية عقب تحذير الدكتور محمود الزهار احد قادة «حماس» من إن تعطيل الانتخابات التشريعية المقررة في 25 كانون الثاني الجاري من شأنه ان يفجر الوضع الداخلي الفلسطيني ويدفع الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية، قائلا «هذه الحرب لا نريدها لان الشارع هو اكبر الخاسرين فيها».

وعبرت وزارة الداخلية عن خشيتها من اللهجة التصعيدية الهادفة لإشعال نار الفتنة، وتعميم حالة من الخوف والإرهاب في الشارع وتقديم صورة سوداوية أمام المواطن بشأن الانتخابات التشريعية.

وأكدت الداخلية أن الاستعدادات جارية على قدم وساق لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد، وأنه تم وضع الخطط الأمنية اللازمة لهذا الغرض، والتي شاركت فيها مختلف أذرع المؤسسة الأمنية.

واعتبرت الوزارة أن التهديدات بتفجير الوضع الداخلي ودفعه نحو الحرب الأهلية، مسألة يجب الوقوف أمامها بجدية، مشددة على أن هذا الخطاب الإعلامي والسياسي يمثل خطورة عالية على مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وعبرت عن أملها في ألا يكون هناك من «يفكر ويخطط لجر المجتمع الفلسطيني لكارثة من هذا النوع، طالما كانت تمثل هدفاً دائما لقوات الاحتلال الإسرائيلي، لاسيما في الوقت الذي توافق فيه الشعب الفلسطيني وقواه السياسية، على أن تحتكم إلى لغة الحوار كأسلوب وحيد لحل القضايا العالقة».

من جانبها، طالبت حركة «حماس» مجلس الوزراء ووزارة الداخلية بوقف ما أسمته «التدخلات السافرة» في عمل اللجنة المشرفة على الانتخابات التشريعية المقبلة.

وكان الزهار اتهم ما وصفه بالسلاح المنفلت بالوقوف وراء محاولات تأجيل الانتخابات، مشيراً إلى هوية هذا السلاح الذي قال عنه «اما هو سلاح العائلة التي تخاف من العائلة الثانية فتشتري السلاح لحماية نفسها وسط غياب حماية القانون، أو هو السلاح الذي يستخدم من اجل إشاعة أجواء لتأجيل الانتخابات»، مشيرا إلى ان السلاح المنفلت الآخر هو الذي يستخدم لتأجيل الانتخابات موجها اتهامات لجماعات لم يحددها بالاسم لتفجير صناديق الاقتراع.

وانتقد الزهار من يحاول استغلال قضية مشاركة سكان مدينة القدس، كذريعة لتأجيل الانتخابات، مؤكدا على ضرورة إيجاد الطريقة المناسبة لإجرائها في القدس. وحذر من ان إن تعطيل الانتخابات من شأنه ان يفجر الوضع الداخلي الفلسطيني ويدفع الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية.

وفي ظل حالة الفلتان الامني واقتحام المؤسسات الاهلية والرسمية من قبل المسلحين قتل أحد أعضاء كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح وأصيب اثنان آخران بجراح خلال اشتباك مسلح مع عناصر من الشرطة الفلسطينية عندما اقتحمت مجموعة من الكتائب مساء الليلة قبل الماضية مكتب التعبئة والتنظيم التابع لحركة فتح في المدينة.

وأفاد شهود عيان ان مجموعة مسلحة من كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة «فتح» اقتحمت مكتب التعبئة والتنظيم لفتح بغزة، وأطلقت النار باتجاهه، وقامت عناصر من الأمن الفلسطيني بالتصدي للمهاجمين.

ووقع تبادل لإطلاق النار بين المجموعة المسلحة وقوات الأمن الفلسطينية في المكان ما أدى الى اصابة ثلاثة مسلحين من كتائب الاقصى بجراح.

وقالت مصادر طبية في مستشفى الشفاء بغزة ان الشاب ابراهيم أبو خضير (23 عاما) قتل اثر اصابته بعيارين ناريين في الرأس و البطن.

وأقدمت عناصر من الشرطة على مصادرة شريط من مصور لوكالة أنباء محلية في مدينة غزة بينما كان يقوم بتصوير مشاهد تبادل لإطلاق النار بين مسلحين وقوات أمن فلسطينية بالقرب من مكتب فتح.

احد رجال الشرطة الفلسطينية الذين يحرسون مراقبي الانتخابات التابعين للاتحاد الاوروبي في مدينة جنين

«حماس» تهدد بخطف جنود اسرائيليين لمبادلتهم باسرى يعانون من انتشار امراض في سجن النقب

هنية: الحركة لن تتفاوض مع اسرائيل في حال فوزها بالانتخابات التشريعية

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

في اطار حملتها الدعائية لانتخابات المجلس التشريعي المقررة في 25 كانون الثاني (يناير) الجاري هددت حركة لمقاومة الاسلامية «حماس» امس بخطف جنود اسرائيليين لمبادلتهم بالاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

وتعتقل اسرائيل اكثر من 9000 فلسطيني في سجونها في حين ترفض علاج العشرات منهم اصيبوا بمرض الجرب في سجن النقب الصحراوي نتيجة منع مواد التنظيف عنهم واحتجازهم في زنازين لا تصلح للحياة البشرية.

وقال عيسى قراقع رئيس نادي الاسير الفلسطيني امس إن إدارة السجون في إسرائيل ترفض تقديم العلاج لحوالي 150 أسيراً فلسطينيا معتقلين في سجن النقب الصحراوي في إسرائيل أصيبوا بمرض الجرب الجلدي.

واكد قراقع ان الوضع الصحي في سجون الاحتلال متدهور وقاس جدا، ومتهما إدارة السجون بعدم توفير مواد التنظيف والمبيدات الحشرية وعدم السماح للمعتقلين حتى بإدخال الملابس وتغيير الملابس إضافة إلى أن المتوفر للمعتقلين من فراش هي بالية وقديمة وتعج بالحشرات. ومن جهته أكد إسماعيل هنية القيادي البارز في «حماس» والمرشح على رأس قائمة التغيير والاصلاح للانتخابات التشريعية امس أن حركته لن تتوانى عن اختطاف جنود إسرائيليين ومبادلتهم بأسرى فلسطينيين. وقال هنية إن «حركته لن تتوانى في اختطاف جنود صهاينة لاجبار الاحتلال على إطلاق سراح المعتقلين»

وشدد هنية على ان قضية المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال تقع ضمن أولويات الحركة في المرحلة المقبلة، ومشيرا الى ان كتائب عز الدين القسام الجناح المسلح لحماس «قامت في السابق باختطاف جنود صهاينة بهدف الضغط على الاحتلال لاطلاق سراح المعتقلين وسيبقى هذا الخيار مشروعاً إذا لم تفرج قوات الاحتلال عن المعتقلين في السجون الصهيونية والذين يزيد عددهم عن 8500 أسير». وأكد هنية أن حركته ستقدم خطاباً سياسياً وإعلامياً مختلفاً بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية، داعياً العالم إلى الاستعداد لمنهج جديد في التعامل يقوم على التمسك بالثوابت وعدم التنازل.

وقال هنية في كلمة خلال مشاركته بأنشطة الدعاية الانتخابية لقائمة «التغيير والإصلاح» في خانيونس الليلة قبل الماضية إن حركته ستقدم عملاً سياسياً مختلفاً، وخطاباً إعلامياً مختلفاً، «ولكن ليس كما يحاول البعض أن يفهم، فإذا كان أعداؤنا اعتادوا من العرب والفلسطينيين أن يقدموا التنازلات، وإذا كان الصهاينة اعتادوا أن يُنَفذ لهم ما يشترطون وما يفرضون؛ فإننا سنعمل في السياسة بشكل مختلف، لن نقدم تنازلات، ولن يرى منا العدو الصهيوني إلا صلابة في الحق وتمسكاً في المبادئ والثوابت».

واعتبر أن قبول وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز بالتفاوض مع «حماس» بمثابة تراجع أمام ثبات الحركة وتمسكها بالثوابت الوطنية، مشدداً على أن حركته «لن تتفاوض مع الاحتلال إلاّ عبر فوهة البندقية».

وشدد على أن أولويات حركة حماس، وهي تتقدم لخوض العملية الانتخابية تطال سبعة محاور رئيسة تعكس فهم حماس للنهوض بالواقع الفلسطيني، موضحاً أن «حماية شعار الإسلام هو الحل وكيفية ترجمة ذلك في واقع الحياة وفق رؤية منهجية تأخذ الناس بشكل مرحلي وتدريجي نحو تطبيق شرع الله، يأتي في مقدمة هذه الأولويات».

وأكد هنية أن «حماية الثوابت والحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها الأرض، القدس، حق العودة للاجئين، والإفراج عن الأسرى تندرج ضمن الأولويات الأساسية التي تشمل أيضاً حماية مشروع المقاومة والجهاد كخيار استراتيجي ثابت فطالما هناك احتلال هناك مقاومة».

وقال: سنمنح المقاومة الشرعية من خلال البرلمان وسنقف سداً منيعاً أمام الاعتقال السياسي، وفي هذا الإطار طالب السلطة الفلسطينية بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في سجونها وعلى رأسهم الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات في سجن أريحا.

وشدد هنية على أن حركة حماس ستساهم مع كل أبناء الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة في ترتيب البيت الفلسطيني وترتيب المؤسسة الفلسطينية بمختلف مهامها لتعبر بشكل صحيح عن المجموع الفلسطيني ولتكون قادرة على خدمة المواطن والوطن والحفاظ على هويته الإسلامية وثوابته التاريخية.

ولفت إلى وجود توجه بحماية القضية الفلسطينية في عمقها العربي والإسلامي، على اعتبار أن قضية فلسطين ليست خاصة بالفلسطينيين بل هي قضية الأمة العربية والإسلامية المركزية، التي يجب أن تتوحد حولها الجهود لنصرتها.

وقال «إن حركة «حماس» أربكت الأعداء والخصوم عندما خاضت ميدان المقاومة وأثبتت جدارتها في تلقين العدو الدرس تلو الدرس، واليوم ها هي تربكهم مجدداً وهي تخوض ميدان الانتخابات، دون أن تفرط أو تتنازل أو تتخلى عن ثوابتها».

وجاءت اقوال هنية بعد ان تعهد الدكتور محمود الزهار ابرز قيادات حماس بأن تعمل حركته على قطع كل الاتصالات مع إسرائيل، في حال نجحت في دخول المجلس التشريعي.

وأكد د. الزهار خلال جولة انتخابية لوفد من الحركة في أحياء ومناطق مختلفة من مدينة غزة، أن حركة حماس لن تتفاوض مع إسرائيل.

وقال: لا بد أن نجد وسيلة تقطع فيها كل العلاقات مع إسرائيل، فنحن لسنا ملزمين بالجلوس معهم.

وتابع: هناك ألف طريقة وطريقة لذلك.

وشدد الزهار على أن حركته لن تفاوض إسرائيل بعد دخولها المجلس التشريعي.

وعدد مخاوف بعض المواطنين من انقطاع المساعدات عن الشعب الفلسطيني في حال فوز «حماس»، وقال: إن المؤسسات الإسلامية والبلديات التي فازت بها «حماس» تلقت مساعدات من العرب والدول المانحة لكن ليس على حساب كرامتنا ومواقفنا.

الحكومة الفلسطينية تتراجع عن السماح لأفراد الأمن بالاقتراع داخل ثكناتهم العسكرية

■ غزة ـ يو بي آي: تراجعت الحكومة الفلسطينية امس الأحد عن اقتراح لها بالسماح لأفراد قوات الأمن بالاقتراع في الانتخابات التشريعية المقبلة داخل مواقعهم وثكناتهم العسكرية.

وأوضح أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني في تصريح عقب اجتماع الحكومة الفلسطينية الاسبوعي اليوم أن الحكومة الفلسطينية ردت هذه المسألة للجنة الانتخابات المركزية للبت فيها، باعتبارها الجهة الوحيدة ذات الصلاحية للإشراف على الانتخابات التشريعية المقبلة.

وقال قريع «نحن نعيد هذا النظام إلى لجنة الانتخابات المركزية لتحكم، لأنها تمتلك الصلاحيات الكاملة وهي التي تقرر نظام عملها وتضع اللوائح فهي التي تتحمل المسؤولية.. وبالتالي ليس لدينا أي اعتراض».

إلا أن قريع استدرك قائلا أن «قوات الأمن والجيوش في كل أنحاء العالم تنتخب في مواقعها في ظل كل أشكال الرقابة والشفافية المطلوبة».

وكانت هذه الخطوة من قبل الحكومة الفلسطينية قد أثارت انتقادات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المشاركة في الانتخابات واعتبرتها «مساً مباشرا وتدخلا سافرا في عمل لجنة الانتخابات المركزية».

وأبدى قريع مخاوفه من أن يشهد يوم الاقتراع في الانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من الشهر الجاري مشكلات أمنية، واصفا ذلك بأنه «سيشكل فضيحة دولية كبرى»، معربا عن أمله في «أن تتمكن قوات الأمن الفلسطينية من حفظ القانون والنظام سواء في الحملة الانتخابية أو يوم الانتخابات».

ودعا قوى الأمن والفلسطينيين إلى «التكاتف من أجل أن تكون هذه الانتخابات سليمة وصحيحة»، مضيفا ان «هذا قرار تتحمله في النهاية الأجهزة الأمنية وقوات الأمن والقيادة الفلسطينية».

وحول مشاركة سكان مدينة القدس في الانتخابات أوضح قريع أن الجانب الفلسطيني لم يتسلم حتى اللحظة أي رد إسرائيلي إيجابي بخصوص مشاركة المقدسيين وقال «إن مدينة القدس هي جزء من هذا الوطن الفلسطيني والانتخابات يجب أن تجري فيها بشكل مماثل للمدن الأخرى».

اعرب عن خيبته لعدم تشغيل الممر الآمن

رئيس بعثة البنك الدولي: في غياب الهدوء في الاراضي الفلسطينية سيكون صعبا اقناع المجتمع الدولي بتقديم مساعدات مالية

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

حذر رئيس بعثة البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة من خطورة انعدام سلطة القانون والنظام في الاراضي الفلسطينية، ومؤكدا ان الوضع الفلسطيني السائد يدعو للقلق.

وقال نايجل روبرتس رئيس بعثة البنك الدولي في الضفة وقطاع غزة امس ان الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية يدعو للقلق حيث توجد مشكلة خطيرة تكمن في انعدام سلطة القانون والنظام.

وقال في حديث له بمناسبة انتهاء مهام عمله الذي دام خمس سنوات «أعتقد أن هذا الوضع يقلق الكثير من الفلسطينيين الغيورين على مصلحة مجتمعهم وما يدعو للقلق كذلك هو ضمان الدعم المالي والذي يحتاجه الفلسطينيون بصورة عاجلة من المجتمع الدولي وذلك حتى يتسنى لهم المساعدة في التغلب على الصعوبات الاقتصادية وإنعاش اقتصادهم».

وحذر روبرتس من انه اذا لم تسد حالة من الهدوء والاستقرار في الاراضي الفلسطينية سيكون من الصعب على الفلسطينيين اقناع المجتمع الدولي بحاجتهم للمساعدات المالية العاجلة.

واضاف روبرتس «أقصد هنا بالأموال التي خصصت وسمعنا عنها في الفترة الأخيرة» مؤكدا أن هذه الأموال المشار إليها لن يتم تقديمها للسلطة الوطنية تحت هذه الظروف السائدة من فلتان امني وفوضى، واجزم كذلك أنه بدون هذه الأموال لن يستعيد الاقتصاد الفلسطيني عافيته ولن يكون هناك نمو اقتصادي بل فوضى اقتصادية ، بطالة واسعة وفلتان امني.

وتابع قائلا «ان احد الامور التي ارى انها تتغير فيما يتعلق بوضع الدعم المالي تكمن في ان الدول المانحة وبصورة كبيرة تريد رؤية ظهور سياسات حقيقية لدى الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وذلك حتى يتسنى اقناع الدول المانحة وحثها على زيادة الدعم المالي والاموال المخصصة للنهوض والاعمار واعادة البناء». واضاف روبرتس قائلاً «بودي التطرق هنا إلى حقيقة مفادها أن الضغط الذي تم ممارسته على السلطة الوطنية من عدة جماعات والذي حدا بها إلى زيادة رواتب الموظفين قد خلق أزمة مالية عميقة تتمثل في القلق بصورة شهرية لإيجاد موارد مالية لتغطية هذه الزيادة وأيضا لمحاولة التقليل من العجز في الميزانية وأنا أتفهم مطالب العاملين والموظفين لان الحياة هنا صعبة والتكاليف باهظة وهذا الأمر خلق للسلطة الفلسطينية أزمة حادة تحتاج إلى إعادة النظر وإيجاد الحلول السريعة».

وفي السياق ذاته، دعا السلطة الوطنية لإعادة تعديل ميزانيتها لان الأموال التي تأتي من الخارج ليست كافية للمساهمة في إيجاد توازن للوضع الجديد نتيجة زيادة الرواتب والتغلب على صعوبات العجز في الميزانية مضيفا إلى أن العجز بميزانية 2006 يصل إلى نحو مليار دولار وبالرغم من الدعم المالي المقدم للسلطة الفلسطينية والذي يصل سنويا 350 مليون دولار فان ذلك يزيد من هوة الفجوة في العجز وعدم تمكن السلطة من النهوض باقتصادها.

ونوه بأنه يتوجب على السلطة الفلسطينية التقليل من نفقاتها وهذا يكون إما من خلال تخفيض الرواتب المدفوعة لموظفيها أو تقليل عدد الموظفين، واعتقد أن إحد الأمور الرئيسية التي يجب على السلطة الفلسطينية وضعها على أجندتها فور الانتهاء من الانتخابات للمجلس التشريعي تكمن في إعادة الأمن والنظام وسلطة القانون إلى عهدها السابق.

وقال روبرتس علينا ان نتذكر هنا ان مستوى الدعم القادم للاراضي الفلسطينية هو عال جدا وفقا للمعايير الدولية حيث يصل الى حوالي 300 دولار لكل شخص سنويا وهذا المبلغ هو الاعلى في الدول المتطورة والمتقدمة.

واشار الى ان التحدي السائد حاليا يكمن في زيادة مستوى هذه المساعدات المقدمة وليس الحفاظ على النسبة المقدمة حاليا.

واجزم ان قضية البطالة هي من القضايا الخطيرة جدا التي تسود في الاراضي الفلسطينية وخاصة لدى الشباب وذلك كنتيجة للأزمة الاقتصادية والتباطؤ في تقديم الاموال بحيث ان نسبة البطالة في اوساط الشباب الفلسطيني تعد عالية جدا مقارنة بدول اخرى واعتقد ان هذه القضية الخطيرة تفضي نحو الفوضى بل وتغذيها.

ورأى ان هذا الامر يتحقق فقط من خلال تقديم ومنح اموال لذلك من قبل الدول المانحة ويتوجب على المجتمع الدولي تخصيص مليار ونصف المليار دولار سنويا على مدار السنوات الثلاث القادمة للسلطة الفلسطينية وذلك حتى يتسنى لها الخروج من ازمتها الاقتصادية والاستمرار في تنفيذ المشاريع الحيوية من اعادة بناء وايجاد اشغال وتطوير البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال من الواضح ان الجو السائد حاليا كنتيجة لانعدام الأموال هو الإحباط بصورة كبيرة في أوساط الشعب الفلسطيني وأيضا الوضع الداخلي الفلسطيني وكذلك الإسرائيلي فسكان القطاع ما زالوا ينظرون على أنهم أضحوا سجناء بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع. اما في الضفة الغربية فالوضع تدهور نحو إقامة المزيد من المستوطنات والمراقب يرى ان الحكومة الإسرائيلية قد زادت من وتيرة ونشاطات الاستيطان في مناطق الضفة الغربية الأمر الذي ادى الى تقييد حركة تنقل ومرور الفلسطينيين بين المدن والقرى الفلسطينية،كذلك فان الاستمرار في اقامة الجدار الفاصل قد ادى الى قضم ومصادرة الكثير من الأراضي الفلسطينية لصالح اقامة الجدار الأمر الذي أفضى نحو سياسة الاغلاقات المستمرة والتي أدت الى التضييق على الفلسطينيين في مختلف مناحي حياتهم والتسبب بأضرار جسيمة في سياق حياة الفلسطينيين الطبيعية. فالمواطن الفلسطيني يعاني من احباطات مستمرة خصوصا لدى رؤيته عدم تمكن السلطة الفلسطينية من ايجاد حلول لمشاكله والنهوض بمستواه الحياتي اليومي.

وارى ان الايام القادمة يكتنفها الكثير من الغموض في مواجهة التحديات التي تقف حائلا امام السلطة الفلسطينية للتغلب على قضاياها ومشاكلها العديدة.

واكد ان المستثمرين لن يأتوا الى بيئة من الفوضى والفلتان الامني وكذلك عدم قيام السلطة بواجباتها واستحقاقاتها تجاه المواطنين الفلسطينيين.

وقال ان هذا الامر هو مأساة في حد ذاته اذ ان الكثير من البرامج الاستثمارية المقدمة من الدول المانحة مجمدة وتصطدم بعثرات تمنعها من تقديم الاموال المخصصة لبرامج التطوير الواجب تنفيذها في فلسطين.

وارى انه يتوجب على السلطة الفلسطينية بكامل اجهزتها المختلفة الاستمرار في مسيرة الديمقراطية في فلسطين وتثبيت سلطة ونظام القانون في الاراضي الفلسطينية لاقامة الدولة الفلسطينية.

كذلك يتوجب عليها الاستمرار في برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والامني وكذلك ايلاء موضوع زيادة الرواتب الاهمية والقيام بخطوات لتخفيض هذه الرواتب من اجل احداث الاستقرار الاقتصادي.

زد على ذلك يجب على السلطة الفلسطينية الاستمرار بمحاربة ومعالجة ظواهر الفساد المتبقية في المجتمع المحلي الفلسطيني وازالتها خصوصا في النطاق العام والخاص.

واعتبر روبرتس ان السبب الرئيسي في الازمة الاقتصادية في اراضي السلطة الفلسطينية يكمن في نظام وسياسة الاغلاقات الاسرائيلية السائدة حاليا، مشيرا الى انه اذا لم تقم السلطات الاسرائيلية بوقف هذه السياسة التعسفية ورفع هذه الاغلاقات فانه سيكون من الصعوبة النهوض باعباء الاقتصاد الفلسطيني وسيؤدي الى مزيد من الاحباطات والفوضى.

وحول الممر الامن بين الضفة الغربية وقطاع غزة اعرب روبرتس عن خيبة أمله لعدم تشغيل هذا الممر حتى الان وقال بما ان إسرائيل تشرف على هذه الحافلات فلا يوجد أي سبب يمنع من تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بحضور الطرف الأمريكي.

محمد حاج يحيى: العنصرية والاضطهاد ترفع نسبة العنف

تقرير للشرطة الاسرائيلية: العرب في الداخل الفلسطيني يتفوقون على اليهود في جميع مجالات الجريمة

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

نشرت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية امس تقريرا استخباراتيا اعدته الشرطة الاسرائيلية حول اعمال العنف والاجرام في صفوف الفلسطينيين داخل مناطق الـ48 ،ويستدل منه ان العرب متورطون كثيرا في مثل هذه الاعمال، وفي بعضها يتفوقون على الوسط اليهودي.

وتشير المعطيات الى اتساع ظاهرة تورط شبان عرب في نقل منفذي العمليات التفجيرية في العمق الاسرائيلي، بما في ذلك جمع معلومات عن موقع العملية وتزويد منفذ العملية بالسيارة التي ستقله الى موقع تنفيذها وتوفير المبيت له، ويقول التقرير ان هذه الظاهرة تنتشر في اوساط الشبان العرب في الجليل والمواطنين في المثلثين الشمالي والجنوبي التي يقول التقرير انهما على اتصال مع ما يسمى بنى الارهاب في الضفة الغربية المحتلة.

وعلى الصعيد الجنائي يشير التقرير الى ان الجرائم الجنائية التي يقوم بها العرب تتمثل في عدة جوانب مثل تجارة وتهريب السلاح والمخدرات التي يسيطرون عليها في شكل شبه كامل ، كما ان الشباب العرب متورطون اكثر من غيرهم في اعمال العنف، هذا عدا تورطهم، حسب التقرير، بمساعدة الفلسطينيين على المبيت في اسرائيل دون التصاريح اللازمة، وفي اعمال السرقة التي تحصل في مناطق يهودية. ويزعم التقرير ان العرب الذين يتورطون بمثل هذه الاعمال الاجرامية انما يبررون ويشرعنون قيامهم بها من منطلقات دينية وقومية.

وبينما قال التقرير ان العرب يحتكرون سوق تهريب المخدرات عبر الحدود الاسرائيلية، اشير الى ان العرب هربوا العام الماضي عبر الحدود المصرية نحو 100 طن من الماريغوانا وعشرة اطنان من الحشيش عبر الحدود مع لبنان وعشرة اطنان اخرى من هذا النوع من المخدرات عبر الحدود المصرية والاردنية اضافة الى ثلاثة اطنان من الهروين من الاردن وكيلو واحد من لبنان.

وقال البروفيسور محمد حاج يحيى المحاضر في مدرسة الخدمة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي في الجامعة العبرية في القدس حول ظاهرة العنف في المجتمع العربي بشكل عام: ان مشكلة العنف في المجتمع العربي متفشية جدا داخل الاسرة وتأخذ اشكالا متعددة في المدرسة وداخل الأسرة وبين العصابات المنظمة وعلى خلفية طائفية ايضا وانها باتت تؤثر على كل افراد المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر ان كان ضحية للعنف او كمشارك عنيف او عبر ملاحظة اعمال العنف او حتى الاستماع عن احداث العنف التي باتت تصل الجميع كون المجتمع العربي مجتمعا صغيرا «كل حالة عنف تصلنا كأفراد وهذا يعني اننا تعرضنا له او سمعنا عنه او خفنا منه ومن آثاره فكم بالحري لو كنا ضحايا مباشرين لاعمال العنف».

واكد البروفيسور حاج يحيى ان الوقت قد حان لكي يتجند الوسط العربي جماهيريا ومؤسساتيا وقانونيا لمواجهة مشاكل العنف، منوها الى ضرورة الكف عن مقارنة العنف في الوسط العربي بالعنف داخل المجتمع اليهودي والاعتراف بالمشكلة: علينا ان نسأل انفسنا هل الوسط العربي مؤهل لمكافحة مشاكل العنف كما هو الحال في المجتمع اليهودي الذي تستثمر به الحكومة موارد كثيرة للحد من مشكلة العنف بينما الوزارات المختلفة في اسرائيل لا تستثمر في المجتمع العربي لمواجهة العنف بل التعامل مع الامر يتم على اساس انها جريمة يجب علاجها بالقمع والاضطهاد والمطاردة بدلا من توفير الموارد وتفعيل القانون بطريقة عادلة ومنصفة.

واضاف علينا ان نعترف ان العرب متورطون اكثر من غيرهم في بعض جوانب العنف كالعنف داخل الاسرة والعنف ضد النساء وغيرها واعزو ذلك لعدة قضايا منها الظروف الاقتصادية القاهرة والفقر في المجتمع العربي وهذه الظروف مجهدة نفسيا وعائليا واجتماعيا وبالتالي هذه الظروف ترهق الاسرة وتزيد الضغوط النفسية التي قد تؤدي الى العنف، ونحن كمجتمع مقزم مستقصى اجتماعيا وسياسيا وهذه الظروف تزيد من الاحباط والتوترات.

وفي سؤال فيما اذا كان التمييز العنصري الموجه من قبل الدولة ضد الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل قد يكون احد العوامل الاساسية لتفشي مشكلة العنف في المجتمع العربي قال «العنصرية لا تبرر العنف والاضطهاد لا يبرر العنف كذلك، لكن الكثير من الدراسات اثبتت ان المجتمعات المقهورة والمهمشة والتي تمارس ضدها العنصرية والاضطهاد هي مجتمعات اكثر احباطا وقهرا وتشعر بالعزلة والرفض وقد تلعب هذه العوامل دورا في رفع نسبة العنف ولكنها ليست اسبابا للعنف وهذه العوامل نصنفها على انها عوامل خطر كامن».

واضاف ان مستوى تدني الحياة في المجتمعات المهمشة من حيث الخدمات الصحية وخدمات الرفاه الاجتماعي، وغيرها مما يزيد من حدة التوتر والشعور بالغبن وبالتالي تزداد فيها نسبة العنف.

حبسهم خلف جدار فاصل وسط حالة من الفوضى والانفلات الامني

وجود شارون او غيابه لا يعني الكثير لاهالي غزة الرازحين تحت وطأة الفقر

غزة ـ من مهدي البوعشيري:

لا يشغل الوضع الصحي لرئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون بال سكان غزة كثيرا، فهم لا يتوقعون ان تكون لوفاته المحتملة أي تأثير على حالة الفقر والبؤس التي يعيشها الكثيرون من ابناء هذا القطاع، فشارون حقق معظم خططه، وهو ان انسحب من قطاع غزة فقد وضع سكانه الفلسطينيين في شبه اقامة جبرية وراء جدار فاصل ووسط حالة من الفوضى والفقر والانفلات الامني. وعن هذا يقول المواطن محمد الزنتا «اريل شارون انهى احتلال قطاع غزة لكنه وضع حوله الابواب واحكم اغلاقها». وفي منزله المتواضع بحي الشاطىء الفقير المطل على البحر لا يشعر محمد شأنه شأن جيرانه بأي تعاطف حيال رئيس الوزراء الاسرائيلي، فالرجل الذي اشاد المجتمع الدولي بقراره الانسحاب من قطاع غزة يعتبر بالنسبة لسكان هذا القطاع الشخص الذي سجنهم وراء جدار فاصل ولم يفعل شيئا لمنع حالة الفوضى والانفلات الامني التي تعيشها هذه الاراضي.

وفي حي الشاطىء حيث تتناثر اكوام القمامة على جوانب الشارع يعيش السكان في ظل ظروف صعبة يزيد من معاناتهم فيها النقص في المرافق العامة والبطالة وفقدان الامل في المستقبل.

ويقول محمد بصوت مبحوح «حتى الكلاب تعيش افضل منا». وفي احد اركان غرفة اثمن ما فيها، جهاز تلفزيون قديم، وقربه تجلس احدى بناته صامتة تومىء من حين لآخر برأسها علامة الموافقة على ما يقوله والدها الذي يضيف «احيانا لا يكون لدينا مال لدفع فاتورة الكهرباء».

وفي شقة اخرى صغيرة ومعتمة، يشكو فلسطيني اخر من سكان غزة هو رمضان صلينا الذي اصيب بالرصاص خلال الانتفاضة ويتقاضى تعويض اعاقة لا يزيد عن 600 شيكل شهريا (حوالي مائة يورو) قائلا «المرافق العامة لا تعمل واسعار الكهرباء تزيد مثلها مثل النفط»، ويضيف «مياه الشرب ما زالت تضخ من اسرائيل». ولا يشعر رمضان بأي شفقة على شارون قائلا «اذا مات سنكون سعداء، لكننا سنكون سعداء اكثر اذا رأيناه على مقعد متحرك».

وفي شارع قريب تعود نجود محمد الى منزلها حاملة كيس مشتروات في يد وفي الاخرى طفلتها الصغيرة فيما تتصاعد صيحات الاطفال الذين يلعبون كرة القدم بجوار حائط يحمل شعارات تدعو السكان الى التصويت لقائمة او لاخرى في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها في 25 كانون الثاني (يناير الحالي). وتقول نجود التي تغطي شعرها بوشاح وردي «الحياة صعبة جدا» مشيرة الى العديد من المشاكل التي يواجهها المريض في غزة، و حالة الانفلات الامني التي يعيشها الشارع بسبب الصراعات بين مختلف الفصائل المسلحة.

وعند سؤالها عن رأيها في الانسحاب من غزة بعد احتلال دام 38 عاما، احتد صوتها وهي تقول «أي انسحاب؟ انه مجرد كلمة. الحقيقة ان شيئا لم يتغير»، مضيفة «الطائرات الاسرائيلية مستمرة في قصفنا مثلما كان يحدث سابقا وهناك دائما الجدار».

وقد قصف الجيش الاسرائيلي عدة مرات في الاونة الاخيرة شمال قطاع غزة الذي اعلن «منطقة امنية» منذ 28 كانون الاول (ديسمبر) الماضي والذي كثيرا ما تطلق منه صواريخ فلسطينية.

وسواء نجا اريل شارون من الموت ام لا لا تشعر نجود بأي امل في التوصل قريبا الى حل للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني وتقول «اذا مات سيحل محله آخر وسيتبع السياسة نفسها حيال الفلسطينيين». ا ف ب

تعيين سعيد كمال مساعدا لرئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

■ القاهرة ـ ا ف ب : اعلن الدبلوماسي الفلسطيني سعيد كمال امس الاحد انه تم تعيينه مساعدا اول لرئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للشؤون العربية والدولية.

وقال كمال في تصريحات صحافية ان رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير فاروق القدومي كلفه بتنشيط العلاقات مع الاتحاد الاوروبي ومع الولايات المتحدة.

واكد انه سيعنى بصفة خاصة بالاتصالات مع منظمات المجتمع المدني الاوروبية وبالكونغرس الامريكي والمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة.

وكان كمال يشغل منصب مساعد الامين العام للجامعة العربية للشؤون الفلسطينية في الفترة من 1994 الى 2005 وقبل ذلك كان سفيرا لفلسطين في القاهرة ما بين عامي 1988 و1994.